



الظهراني: نعتز بالسلطة القضائية وندعم التعاون مع السعودية

أشاد خليفة بن أحمد الظهراني رئيس مجلس النواب بالسلطة القضائية باعتبارها المؤسسة الدستورية المهمة التي يحتكم لها الجميع في أي مجتمع، معرباً عن تقدير واعتزاز مجلس النواب للسلطة القضائية في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية الشقيقة، وما تشهده العلاقات بين البلدين من تطور وتميز، يؤكد عمق العلاقات التاريخية الراسخة، وخصوصية العلاقة بين القبايتين والشعبين الشقيقين، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، وأخيه صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى.

ورحب الظهراني بالتعاون مع مجلس الشورى السعودي، ومسجلاً شكره للشخخ د.صالح بن حميد الرئيس السابق لمجلس الشورى السعودي، وما قدمه من جهود مخصصة في تعزيز التعاون بين المجلسين.

جاء ذلك خلال استقبال الظهراني بمكتبه صباح أمس، بالشخخ د. صالح بن حميد رئيس المجلس الأعلى للقضاء بالمملكة العربية السعودية وإمام وخطيب الحرم المكي، والوفد المرافق. وقد حضر اللقاء الشخخ خليفة بن راشد آل خليفة نائب رئيس المجلس الأعلى للقضاء، والنائب الشخخ عادل المعاودة، النائب حسن الدوسري، والنائب إبراهيم الحادي، والنائب خميس المريحي، ود. عبدالمحسن بن فهد المارك سفير المملكة العربية السعودية لدى البلاد.

غازي المرباطي: أتوجه

لترشح للانتخابات البلدية المقبلة

ذكر الناشط البيئي غازي المرباطي بأن الوقت مازال مبكراً لحسم ترشحه للانتخابات البلدية المقبلة، وقال: «يبدو أن توجهي هو باتجاه الترشح، إذ قمت خلال الفترة الحالية بقراءة واقع المنطقة تمهيداً لاتخاذ القرار النهائي». وأضاف: «في الحقيقة لا أستطيع تقييم جميع الدوائر الانتخابية، ولكنني أستطيع تقييم الدائرة التي أنتمي إليها، وهي الدائرة الخامسة، وقد كان لي حضور في انتخابات 2006، ولكنني لم أوفق، وأتطلع خلال انتخابات 2010 إلى نيل ثقة الناخبين، وأعتقد أن الناخب في الدائرة على قدر كبير من الكفاءة في اختيار من يمثله. خصوصاً وأن الوضع في دوائر المحرق تختلف عن بقية المحافظات، إذ تنتم بالانسجام، وهو ما يساعدني على دخول الانتخابات بقوة». وأوضح المرباطي أن العمل النقابي في البحرين عمل منظم ولديه قاعدة عمالية تتجاوز 60 ألف عضو، ويجب أن يكون هناك تمثيل نقابي لأحد الشخصيات النقابية من خلال الترشح. وقال: «نأمل من الناخبين ترشيح النقابيين لإيصالهم للمجلس النيابي باعتبارهم أصحاب هموم كثيرة، ولحاجتهم لمن يوصل أصواتهم إلى قبة البرلمان».

جو ستورك في جمعية التجديد الثقافية:

السلم والاستقرار السياسي عملية صعبة دون حريات مدنية



● جو ستورك

وكان ستورك قد عزف حقوق الإنسان في مستهل حديثه قائلاً أنها ليست فقط الحقوق المتعارف عليها فهناك حقوق الحياة وحقوق عدم الإيذاء والتعرض للعنف، والحقوق المدنية، والسياسية، وحرية التعبير، والحقوق الاقتصادية، وحقوق الحياة الكريمة من صحة وتعليم وغيرها.

وشهدت الندوة عدداً من المناقشات التي عبر خلالها المشاركون عن هواجسهم بشأن مستقبل حقوق الإنسان في الدول العربية، ودور وزارات التربية والتعليم في المنطقة في تعزيز حقوق الإنسان، وكيفية نشر مبادئ حقوق الإنسان دون عنف.

وطرح رايه بشأن الأولويات الرئيسية لمؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي. وبشأن قافلة أسطول الحرية واقف ستورك رأياً تقدم به أحد المدخلين الذي أشار إلى ظهور «نموذج جديد» من التناغم بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني مع تحرك أسطول الحرية، وذكر مثال تبني الحكومة التركية لتحركات المجتمع المدني لديها في سعيهم الحقوقي لدعم شعب غرّة.

نظمت جمعية التجديد الثقافية مساء الأحد السادس من يونيو 2010، ندوة بعنوان «دور المجتمع المدني في تعزيز مبادئ حقوق الإنسان» قدمها جو ستورك نائب رئيس دائرة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة هيومان رايتس ووتش، وذلك بمقر جمعية التجديد الثقافية.

وأشار إلى أن حقوق الإنسان يمكن اعتبارها غير سياسية بسبب طبيعتها الحاكمة على كل التيارات والجهات، ويمكن اعتبارها سياسية في الوقت نفسه بسبب حاجتها لدور السياسيين والدولة في التشريع لحقوق الإنسان، ثم قام باستعراض تاريخ تطور الاتفاقيات والمواثيق الدولية بعد الحرب العالمية الثانية.

وأكد أن لدور المجتمع المدني في تطوير هذه المواثيق، فمؤسسات المجتمع المدني هي القوى الضاغطة على الأمم والحكومات لوضع وصياغة هذه القوانين الحقوقية التي تصنعها الدول بجهود تلك المؤسسات. كما تطرق ستورك لتاريخ عدد من المنظمات الحقوقية التي نشأت بعد تاريخ دموي طويل وتاريخ من الصراعات التي انتهكت حقوق البشرية، ومنها منظمة العفو الدولية

ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان وغيرها. وشدد على الدور المحوري للدولة في هذا الشأن وهو حماية حقوق الإنسان عبر وضع التشريعات اللازمة لحماية حقوق الإنسان. ورفض تصنيف المجتمع بطريقة جذبة وتعميمية تضع الحكومات في الخانة السيئة بالمطلق والمجتمع المدني في الخانة الجيدة بالمطلق، قائلاً أنها نظرة خاطئة وغير صحيحة ولا يمكن لهذه المقاربة أن تطور الوضع وتطور العلاقة بين كافة الأطراف.

من جانب آخر تناول عدداً من الأمثلة للدول في المنطقة العربية، كالعراق التي تشهد انهياراً للمجتمع المدني مقابل بروز ظاهرة جديدة وهي المؤسسات المدنية القائمة على العشائرية والإثنية والدينية. فانتقلت

منظمة مراقبة حقوق الإنسان وغيرها. وشدد على الدور المحوري للدولة في هذا الشأن وهو حماية حقوق الإنسان عبر وضع التشريعات اللازمة لحماية حقوق الإنسان. ورفض تصنيف المجتمع بطريقة جذبة وتعميمية تضع الحكومات في الخانة السيئة بالمطلق والمجتمع المدني في الخانة الجيدة بالمطلق، قائلاً أنها نظرة خاطئة وغير صحيحة ولا يمكن لهذه المقاربة أن تطور الوضع وتطور العلاقة بين كافة الأطراف.

من جانب آخر تناول عدداً من الأمثلة للدول في المنطقة العربية، كالعراق التي تشهد انهياراً للمجتمع المدني مقابل بروز ظاهرة جديدة وهي المؤسسات المدنية القائمة على العشائرية والإثنية والدينية. فانتقلت

اتحاد الصحافة يكلف باحثين بالكتابة عن رواد الصحافة الخليجيين

وقد تم الاتفاق مع الباحثين وذلك باختيار باحث من كل دولة خليجية بالإضافة إلى اليمن على أن يقوم الباحث بالرصد العلمي والتوثيقي لحركة التأسيس الصحفي ورواد الصحافة في البلد الذي كلف بتوثيق تاريخه الصحفي.

وقد تم الاتفاق مع الباحث السعودي محمد عبدالرزاق القشعري على أن يقوم بإعداد كتاب عن مؤسسي ورواد الصحافة في المملكة العربية السعودية. ومع الباحث الكويتي يوسف الشهاب على أن يقوم بإعداد كتاب عن رواد ومؤسسي الصحافة في الكويت، ومن عمان الباحث الدكتور عبدالمنعم منصور الحسني، ومن الإمارات الباحث الدكتور عبدالله الرمة، ومن اليمن الباحث عبدالرحيم سيف، ومن قطر الباحث الدكتور ببيعة بن صالح الكواري. وكان اتحاد الصحافة الخليجية قد بدأ في يناير الماضي أولى فعاليات التكريم عندما نظم تحت رعاية وزارة الثقافة والإعلام احتفالية تكريم مؤسسي ورواد الصحافة

أعلن اتحاد الصحافة الخليجية أنه عقد اتفاقاً مع عدد من الباحثين في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن لإعداد كتب تفصيلية تحكي مسيرة وتاريخ مؤسسي ورواد الصحافة في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن، وذلك تنفيذاً للتوصية التي أقرها اجتماع الأمانة العامة السابع الذي عقد في الدوحة في مارس

من العام 2008. وتنص فكرة (تكريم مؤسسي ورواد الصحافة الخليجية) على أن يقوم الاتحاد بتكريم المؤسسين والرواد في كل دولة على حدة ابتداء من مملكة البحرين بهدف تأسيس مرجعية لتاريخ مؤسسي الصحافة الخليجية وروادها. وذلك إظهار دورهم العظيم وأهميته في تأسيس العمل الصحفي في الخليج. وأيضاً يهدف المشروع إلى التعرف على طبيعة الفترة التي عاشها الرواد والصعوبات التي واجهتهم وهم يؤسسون لنا ما وصلنا إليه اليوم.

أعلن اتحاد الصحافة الخليجية أنه عقد اتفاقاً مع عدد من الباحثين في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن لإعداد كتب تفصيلية تحكي مسيرة وتاريخ مؤسسي ورواد الصحافة في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن، وذلك تنفيذاً للتوصية التي أقرها اجتماع الأمانة العامة السابع الذي عقد في الدوحة في مارس

من العام 2008. وتنص فكرة (تكريم مؤسسي ورواد الصحافة الخليجية) على أن يقوم الاتحاد بتكريم المؤسسين والرواد في كل دولة على حدة ابتداء من مملكة البحرين بهدف تأسيس مرجعية لتاريخ مؤسسي الصحافة الخليجية وروادها. وذلك إظهار دورهم العظيم وأهميته في تأسيس العمل الصحفي في الخليج. وأيضاً يهدف المشروع إلى التعرف على طبيعة الفترة التي عاشها الرواد والصعوبات التي واجهتهم وهم يؤسسون لنا ما وصلنا إليه اليوم.



العمال يطالبون بأفضل المزايا التأمينية ورفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي



● جانب من الندوة

وقد أشار الماضي إلى أن أي طرح يُناقش في المجلس ينتهي عندها بالتصويت غير العادل. وجاءت تلك الندوة ضمن السلسلة التثقيفية لقطاع النقابات العمالية والمهنية بالمبنيق التقدمي، ولحساسية الموضوع وارتباطه بالجانب المعيشي للعمال، فقد طالب الحضور بإعداد حلقة ثانية للندوة والتوسع في شرح المزايا التأمينية التي سوف يحصل عليها المؤمنون في جميع القطاعات. وقد ختمت الندوة بالدعوة إلى الأخذ بأفضل المزايا التأمينية وإلى رفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي، وألا يتحمل العمال والموظفون في القطاع الخاص فارق نسبة الإشتراك التي تبلغ 6% حتى تتساوى مع نسبة الإشتراك في القطاع الحكومي والعسكري البالغة 24%.

احتساب 3% للراتب التقاعدي بعد تمرير القانون عبر مجلسي الشورى والنواب». وقد تفاعل الحضور مع مضمون الندوة وخصوصاً بأنها تمس جميع العاملين والعمالات المنضوين تحت هيئة التأمين الاجتماعي، وكانت هناك العديد من التساؤلات التي طرحها الحضور والتي أجاب عليها السيد حسن الماضي، ومن ضمن تلك المداخلات التي طرحت هو توجيه انتقاد لاذع إلى المجلس المشكل في الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي الذي تتكون أكثرية أعضائه بشكل معين من قبل الحكومة، وتم تجاهل نقابات القطاع العام في اختيار ممثلهم أو إعطاء هذا الحق للاتحاد العام للنقابات حتى يتم حصوله على ستة مقاعد. حيث إن الأكثرية من أعضاء المجلس هم من المعيّنين من قبل الحكومة،

طالب عدد من العمال خلال ندوة بالمبنيق التقدمي عن المزايا التقاعدية برفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي. وكان رئيس نقابة البنا علي البنعلي قدم محاضرة بعنوان «قراءة نقابية في توحيد المزايا التقاعدية» أمس الأول، شرح فيها المزايا التي يحصل عليها المتقاعدون سواء العاملين في القطاع الخاص والعام بالإضافة إلى العاملين في السلك العسكري.

وبدأ البنعلي المحاضرة بشرح قوانين وتشريعات هيئة التأمينات الاجتماعية في كيفية التغطية التأمينية على العاملين في القطاع الخاص ومن ثم قدم مقارنة بين هيئة التأمينات الاجتماعية وصندوق التقاعد في السابق وبين الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي التي أنشأت حديثاً بعد الدمج الذي حصل بين الهيئتين.

وأشار في شرح مفصل ومقارنة بين المزايا التي يحصل عليها العاملون في القطاع الخاص والعاملون في العام وكذلك العاملين في القطاع العسكري قائلاً «هناك الكثير من المزايا التي يحصل عليها العاملون في القطاع العام ويحرم منها العاملون في القطاع الخاص وأهمها مدة الخدمة للحصول على المعاش بسبب العجز أو الوفاة وكذلك المنح الاستحقاقية التي تصرف إلى المستحقين إلى جانب الزيادة المضافة إلى المعاش سنوياً بواقع 3% وكذلك احتساب الإشتراك الفعلي في كل شهر.. كما تدخل في المحاضرة حسن الماضي ممثل الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين في مجلس إدارة هيئة الضمان الاجتماعي، فقد تحدث قائلاً «إن مشروع دمج الهيئتين الذي سوف يطبق على مراحل عدة كان من المفترض أن يكون قد طبق بالكامل في التاريخ المتفق عليه وهو شهر مارس الماضي، ولكن قد تأجل بسبب انتهاء الفصل التشريعي لمجلس النواب فهناك العديد من المزايا التأمينية التي ستكون ضمن المشروع، فقد تم تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع وذلك عبر



● الشخخ علي سلمان

«الوفاق» تدرس تحركاً لتسيير سفينة بحرينية لكسر حصار غرّة

قررت الأمانة العامة بجمعية الوفاق الوطني الإسلامية برئاسة الشخخ علي سلمان في اجتماعها الأخير العمل على تسيير سفينة بحرينية تساهم مع القوافل المتجهة لكسر الحصار على قطاع غرّة، وأكدت الأمانة العامة أن موضوع السفينة البحرينية سي طرح على القوى السياسية والاجتماعية البحرينية، وجمعيات لجنة «دعم» المكوّنة من الإطار الوطني بالإضافة إلى المؤسسات الدينية وبقية مؤسسات المجتمع المدني خلال الأيام القادمة.

ورأت الأمانة العامة أن هذا أقل الواجب تجاه القطاع المظلوم والمحاصر، معتبرة المساهمة البحرينية في كسر الحصار ضرورة ملحة للتعبير عن الحس البحريني الذي يمثل إجماعاً وطنياً جامعاً وتوافقاً رسمياً في رفض الحصار والعمل على نصره أهلاً المظلومين في قطاع غرّة.

وذكرت الأمانة العامة أن كل الخيارات الممكنة ستدرس وتوضع ضمن خطة كسر الحصار للخروج بمشاركة بحرينية واسعة، مع الإشارة إلى أن الوفاق سيتدل ما في وسعها لتنسيق الجهود الممكنة للخروج بصيغة بحرينية في الدفعة الثانية من حملة كسر الحصار على قطاع غرّة.

وحيث الوفاق صمود الشعب الفلسطيني وصمود القوى والفعاليات والدول والإطارات الذي ساهمت في أسطول الحرية الأول الذي انطلق إلى غرّة وواجهته البربرية الإسرائيلية بعنجهيتها المعهودة. وأهابت الوفاق بكل الشعوب العربية والإسلامية بتنظيم أساطيل لكسر الحصار والعمل على تخليص الشعب الفلسطيني من هذه الحرب الظالمة والجائرة والمجرمة من كل القيم الإنسانية.

المرشحون يختارون المفاتيح الانتخابية وقلق من استخدام المال السياسي

العاملين الذين بذلوا الجهد الكبير في هذه الفرق. إلى ذلك، تستعد الجمعيات السياسية بشكل يومي لوضع الخطط النهائية للانتخابات، حتى تتمكن من تلافي سلبيات الانتخابات السابقة، فيما تبقى الجمعيات السياسية التي تعلم أنها لن تصل بمرشحها إلى البرلمان، تجهيز خطاباتها التي تلائم الجمهور، حتى تتمكن من إيصاله للجمهور عبر الحملات الانتخابية.

يحرص في عدد من الدول القريبة. وذكر مصدر، أن الماكينة الانتخابية لجمعية الوفاق، بدأت تجوب القرى لدعوة الشباب الانضمام إلى فرق العمل التي تنوي الوفاق تشكيلها لتكون مساندة للمرشحين، إلا أن هناك عزوفاً من قبل العديد من الشباب للمشاركة في هذه الفرق، نتيجة لعدم التقدير الذي لاقوه في الانتخابات النيابية السابقة، حيث اكتفى النواب الفائزون بتنظيم حفل عشاء فقط، دون طموح

ويرى مراقبون ان المفاتيح الانتخابية، هي اهم ما يعمل عليه المرشحون حالياً، فقد تم اختيار شخصيات من عوائل كبيرة، بالإضافة الى رجال دين، ليتمكنوا من الوصول اكبر شريحة من الناخبين، فيما حذر المراقبون من استغلال المال في عملية شراء الاصوات.

وطالبوا بوضع اجراءات صارمة لمن يستخدم المال، حتى لا تكون عملية شراء الاصوات ظاهرة في كل انتخابات نيابية، كما انتهى عدد من المرشحين من اختيار المفاتيح الانتخابية، التي تتمثل في الشخصيات التي تستطيع التأثير على الناخبين، فيما قام عدد من المرشحين السابقين في انتخابات 2006 والذين لا يثقون إعادة الترشح بتقديم المعلومات والأسماء وارقام الهواتف للناخبين، لمن قرروا دعمه في الانتخابات النيابية المقبلة.

كتب - محرر شؤون الجمعيات: